

# خارج الفقہ

١٠٢

٤-٣-٩٥ صورة حج التمتع

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- القول فى صورة حج التمتع إجمالاً
- وهى أن **يحرم** فى أشهر الحج من إحدى المواقيت بالعمرة المتمتع بها إلى الحج،
- ثم يدخل مكة المعظمة **فيطوف** بالبيت سبعا، و **يصلى** عند مقام إبراهيم (ع) ركعتين، ثم **يسعى** بين الصفا و المروة سبعا، ثم **يطوف للنساء** احتياطاً سبعا ثم ركعتين له، و إن كان الأقوى عدم وجوب طواف النساء و صلاته\*، ثم **يقصر** فيحل عليه كل ما حرم عليه بالإحرام، و هذه صورة عمرة التمتع التى هى أحد جزئى حجه،
- \* طواف النساء ليس بواجب فى عمرة التمتع و لكن لا بأس بإتيانه احتياطاً و اتيانه قبل التقصير يكون أكثر احتياطاً

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم ينشئ إحراماً للحج من مكة المعظمة فى وقت يعلم أنه يدرك الوقوف بعرفة، و الأفضل إيقاعه يوم التروية بعد صلاة الظهر، ثم يخرج الى عرفات فيقف بها من زوال يوم عرفة الى غروبه، ثم يفيض منها و يمضى إلى المشعر فبيت فيه و يقف به بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس منه،

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يمضى إلى منى لأعمال يوم النحر، فيرمى جمرة العقبة، ثم ينحر أو يذبح هديه، ثم يحلق إن كان ضرورة على الأحوط، و يتخير غيره بينه و بين التقصير، و يتعين على النساء التقصير، فيحل بعد التقصير من كل شىء إلا النساء و الطيب، و الأحوط اجتناب الصيد أيضاً، و إن كان الأقوى عدم حرمة عليه من حيث الإحرام، نعم يحرم عليه لحرمة الحرم،

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يأتى إلى مكة ليومه إن شاء، فيطوف طواف الحج و يصلى ركعتيه و يسعى سعيه، فيحل له الطيب، ثم يطوف طواف النساء و يصلى ركعتيه فتحل له النساء،

## القول في صورة حج التمتع إجمالاً

- ثم يعود إلى منى لرمى الجمار فيبيت بها ليالى التشريق، و هى الحادية عشرة و الثانية عشرة و الثالث عشرة، و بيتوته الثالث عشرة إنما هى فى بعض الصور كما يأتى، و يرمى فى أيامها الجمار الثلاث،

## القول فى صورة حج التمتع إجمالاً

- و لو شاء لا يأتى إلى مكة ليومه بل يقيم بمنى حتى يرمى جماره الثلاث يوم الحادى عشر، و مثله يوم الثانى عشر، ثم ينفر بعد الزوال لو كان قد اتقى النساء و الصيد، و إن أقام إلى النفر الثانى و هو الثالثة عشر و لو قبل الزوال لكن بعد الرمى جاز أيضاً، ثم عاد إلى مكة للطوافين و السعى، و الأصح الاجتزاء بالطواف و السعى تمام ذى الحجة، و الأفضل الأحوط أن يمضى إلى مكة يوم النحر، بل لا ينبغي التأخير لغيره فضلاً عن أيام التشريق إلا لعذر.

## يشترط في حج التمتع أمور: أحدها النية

- مسألة ١ يشترط في حج التمتع أمور:
- أحدها - النية،
- أى قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع فى إحرام العمرة، فلو لم ينوه أو نوى غيره أو تردد فى نيته بينه و بين غيره لم يصح.



# يشترط في حج التمتع أمور: أحدها النية

- مسألة ١ يشترط في حج التمتع أمور:
- أحدها - النية،
- أى قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع فى إحرام العمرة، فلو لم ينوّه \* أو نوى غيره \* \* أو تردد فى نيته بينه و بين غيره لم يصح \* \* \* .
- \* و هو محال بأن يحرم من دون نية الإحرام.
- \* \* و هو العمرة المفردة.
- \* \* \* نعم أنه لو أتى بعمرة مفردة فى أشهر الحج و بقى إلى أن يدرك الحج، جاز أن يتمتع بها بل يستحب ذلك إذا بقى فى مكة إلى هلال ذى الحجة و يتأكد إذا بقى إلى يوم التروية.

أن يكون مجموع عمرته و حجه في أشهر الحج

- ثانيها- أن يكون مجموع عمرته و حجه في أشهر الحج، فلو أتى بعمرته أو بعضها في غيرها لم يجز له أن يتمتع بها، و أشهر الحج شوال و ذو القعدة و ذو الحجة بتمامه على الأصح.

## أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة

- ثالثها- أن يكون الحج و العمرة في سنة واحدة\*، فلو أتى بالعمرة في سنة و بالحج في الأخرى لم يصح و لم يجز عن حج التمتع، سواء أقام في مكة إلى العام القابل أم لا، و سواء أحل من إحرام عمرته أو بقي عليه إلى العام القابل.

- \* على الأحوط.

## أن يكون إحرام حجه من بطن مكة

- رابعها- أن يكون إحرام حجه من بطن مكة مع الاختيار، أما عمرته فمحل إحرامها المواقيت الآتية،
- و أفضل مواضعها المسجد، و أفضل مواضعه مقام إبراهيم (ع) أو حجر إسماعيل (ع) و لو تعذر الإحرام من مكة أحرم مما يتمكن، و لو أحرم من غيرها اختياراً متعمداً بطل إحرامه، و لو لم يتداركه بطل حجه، و لا يكفيه العود إليها من غير تجديد، بل يجب أن يجدده فيها، لأن إحرامه من غيرها كالعدم، و لو أحرم من غيرها جهلاً أو نسياناً وجب العود إليها و التجديد مع الإمكان، و مع عدمه جدده في مكانه\*.
- \*لا يبعد جواز الاكتفاء بإحرامه إذا كان حينه أيضاً غير متمكّن من الرجوع إلى مكة، بل مطلقاً و إن كان الاحتياط ما ذكره الماتن (ره)

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- خامسها- أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد، فلو استؤجر اثنان لحج التمتع عن ميت أحدهما لعمرته و الآخر لحجة لم يجز عنه، و كذا لو حج شخص و جعل عمرته عن شخص و حجه عن آخر لم يصح.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- الخامس: ربما يقال (٢): إنه يشترط فيه أن يكون مجموع عمرته و حجّه من واحد و عن واحد، فلو استوجرا اثنان لحجّ التمتع عن ميّت أحدهما لعمرته و الأخرى لحجّة لم يجز عنه، و كذا لو حجّ شخص و جعل عمرته عن شخص و حجّه عن آخر لم يصحّ، و لكنه محلّ تأمّل (٣) بل ربما يظهر من خبر محمّد بن مسلم (٤) عن أبي جعفر (عليه السلام) صحّة الثاني، حيث قال: سألته عن رجل يحجّ عن أبيه أ يتمتع؟ قال: نعم المتعة له، و الحجّ عن أبيه.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- (٢) و هو الأقوى الظاهر أن صحیحة محمد بن مسلم إنما هی فی المستحبّ ممّا ورد فيه جواز التّشريك بين الاثنين و الجماعة و سیوق السؤال یشهد بذلك فإن الظاهر أنه سئل عن یحجّ عن أبيه أ یحجّ متمتعاً أو لا؟ فأجاب بأفضلیّة التمتع و إمكان جعل حجّه لأبيه و عمرته لنفسه و هو فی المستحبات و إلا ففي المفروض لا بدّ من الإتيان حسب ما فات منه. (الإمام الخمينی).
- (٣) لا وجه للتأمل بعد عدم ظهور عامل بالخبر. (البروجردی).
- لا وجه للتأمل فيه و الخبر واضحة الدلالة مع عدم ظهور عامل به. (الكلپایگانی).
- (٤) لا يظهر منه ذلك و الأحوط إن لم یکن أقوى عدم جواز التبعض نعم لا بأس بالتمتع عن الامّ و الحجّ عن الأب و لا ذبح فيه للنصّ و لا يتعدی عن مورده. (الخوئی).

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و ظاهر الأصحاب عدم اشتراط أمر آخر غير الشرائط الأربعة أو الثلاثة في حج التمتع، لكن عن بعض الشافعية اشتراط أمر آخر، و هو كون الحج و العمرة عن شخص واحد، فلو أوقع المتمتع الحج عن شخص و العمرة عن آخر تبرعا مثلا لم يصح،
- و يمكن أن يكون عدم ذكر أصحابنا لذلك اتكالا على معلومية كون التمتع عملا واحدا عندهم، و لا وجه لتبعيض العمل الواحد، فهو في الحقيقة مستفاد من كون حج التمتع قسما مستقلا،



أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و يمكن أن لا يكون ذلك شرطا عندهم لعدم الدليل على الوحدة المزبورة التي تكون العمرة معها كالركعة الأولى من صلاة الصبح، و إلا لم تصح عمرته مثلا مع اتفاق العارض عن فعل الحج إلى أن مات، بل المراد اتصاله بها و إيجاب إردافه بها مع التمكن، و حينئذ فلا مانع من التبرع بعمرته عن شخص و بحجه عن آخر لإطلاق الأدلة،
- بل لعل خبر محمد بن مسلم «١» عن أبي جعفر (عليه السلام) دال عليه، قال «سألته عن رجل يحج عن أبيه أ يتمتع؟ قال: نعم المتعة له و الحج عن أبيه»

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و أما الوقوع من شخص واحد فلم أجد فى كلام أحد التعرض له بمعنى أنه لو فرض التزامه بحج التمتع بنذر و شبهه فاعتمر عمرته و مات مثلا فهل يجزى نيابة أحد عنه مثلا بالحج من مكة؟
- و إن كان الذى يقوى عدم الاجزاء إن لم يكن دليل خاص، و ربما يأتى فى الأبحاث الآتية نوع تحقيق له، و الله العالم.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- (الخامس) ربما يقال انه يشترط فيه ان يكون مجموع عمرته و حجه من واحد و عن واحد فلو استوجرا اثنان لحج التمتع عن ميت أحدهما لعمرته و الآخر لحجة لم يجز عنه و كذا لو حج شخص و جعل عمرته عن شخص و حجه عن آخر لم يصح و لكنه محل تأمل بل ربما يظهر من خبر محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام صحة الثاني حيث قال سئلته عن رجل يحج عن أبيه أ يتمتع قال عليه السلام المتعة له و الحج عن أبيه.

## أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- قال في الجواهر و ظاهر الأصحاب عدم اشتراط أمر آخر غير الشرائط الأربعة أو الثلاثة في حج التمتع لكن عن بعض الشافعية اشتراط أمر آخر و هو كون الحج و العمرة و عن شخص واحد فلو أوقع المتمتع الحج عن شخص و العمرة عن شخص آخر تبرعا مثلا لم يصح و يمكن ان يكون عدم ذكر أصحابنا لذلك اتكالا على معلوميته و ذلك كون التمتع عملا واحدا عندهم و لا وجه لتبعض العمل الواحد فهو في الحقيقة مستفاد من كون حج التمتع قسما مستقلا و يمكن ان لا يكون ذلك شرطا عندهم لعدم الدليل على الوحدة المزبورة التي تكون العمرة كالركعة الاولى من صلاة الصبح و الا لم تصح عمرته مع اتفاق العارض عن فعل الحج الى ان فات بل المراد اتصاله بها و إيجاب إردافه بها مع التمكن، و حينئذ فلا مانع من التبرع بعمرته عن شخص و حجه عن شخص آخر لإطلاق الأدلة بل لعل خير محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام دال عليه قال سئلته عن رجل يحج عن أبيه أ يتمتع قال نعم المتعة له و الحج عن أبيه، و اما الوقوع عن شخص واحد فلم أجد في كلام احد التعرض له بمعنى انه لو فرض التزامه بحج التمتع بنذر و شبهه فاعتمر عمرته و مات مثلا فهل يجزى نيابة أحد عنه مثلا بحج من مكة و ان كان الذي يقوى عدم الاجزاء ان لم يكن دليل خاص (انتهى كلام الجواهر).

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- (أقول) لا إشكال في ان الاستفادة مما يدل على تشريع التمتع و إدخال العمرة في الحج و اشتباكها به هو كون عمرته و حجه من قبيل العمل الواحد و مقتضى ارتباطية اجزائه بعضها ببعض هو اعتبار صحة كل جزء منه بوجوده العيني و تحققه من المكلف و تأخره عما يتقدم عليه و تقدمه عما يتأخر عنه

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و حينئذ نقول عدم كون مجموع العمرة و الحج عن واحد اما يكون بان استوجر شخصان لحج التمتع عن ميت مثلا أحدهما لعمرته و الآخر لحجة فلا يخلو الاجيران اما ان يأتي كل منهما بنفس ما استوجر للإتيان به فقط فيأتي الأجير لإتيان العمرة بالعمرة فقط من دون تعقبها بالحج و يأتي الأجير للحج بالحج فقط من دون تقديم العمرة عليه و اما ان يأتي كل منها بحج التمتع بجزئيه لكن يأتي كل منها بالجزء الذي استوجر عليه بنية المنوب عنه و يأتي بالجزء الآخر لنفسه

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- (فعلى الأول) لا ينبغي التأمل في بطلانه لأن إتيان كل من الأجيرين بما استوجرا عليه كإتيان أجيرين لصلاة الصبح مثلا عن ميت أحدهما لركعتها الأولى و الآخر للثانية فأتى كل منهما بنفس ما استوجرا لإتيانه من غير ان يضم إليه ركعة أخرى و لو لنفسه

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- (و على الثانى) فاصل العمل من كل منهما و ان كان صحيحا لكن أدلة جواز النيابة و الاستنابة لا إطلاق لها يشمل مثل الفرض مع كون الأصل الاولى فى النيابة هو عدم الجواز
- (و مما ذكرنا يظهر) بطلان ما إذا حج شخص بحج التمتع و نوى فى عمرته النيابة عن شخص و فى حجه النيابة عن شخص آخر فإنه و ان كان كل من عمرته و حجه من التمتع صادرا عن شخص واحد الا ان المعهود من النيابة ليس كذلك كما ان المصلى ركعتين لا يصح له النيابة بركعة منها عن شخص و بالأخرى عن شخص آخر الا على نحو إهداء الثواب فى العمل المندوب.



أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و اما خبر محمد بن مسلم المذكور في المتن فلا ظهور له في الجواز لاحتمال ان يكون المراد من كون التمتع للمباشر و الحج عن أبيه ان التمتع بالتحلل من الإحرام بعد العمرة و الانتفاع بما حرم عليه بالإحرام للمباشر و ثواب حج التمتع و عمرته لأبيه و تبرء ذمه أبيه ان كانت مشغولة،
- و يؤيده عدم إطلاق التمتع على عمره التمتع خاصة حتى يقال ان المعنى تقسيم العمرة و الحج بينه و بين أبيه (و لعله لذلك) عبر في المتن بقوله بل ربما يظهر (إلخ) و لم يجزم بظهور الخبر في ذلك.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- (١) أمّا الأوّل و هو استئجار شخصين لحج التمتع أحدهما لعمرته و الآخر لحجة فلا ينبغي الريب في عدم جوازه، لأنّ كل واحد من العمرة و الحج المتمتع بهما مشروع لمن أتى بالآخر، و أمّا إذا لم يأت بأحدهما فلا يشرع له الآخر، لأن الإحرام لحج التمتع من مكّة إنّما يشرع لمن أتى قبله بالعمرة، كما أن عمرة التمتع مشروعة لمن يحرم للحج من مكّة، فالتفكيك بينهما غير مشروع.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و أمّا الثاني و هو أن يأتي شخص واحد بالعمرة و الحج و لكن يجعل عمرته عن شخص و حجّه عن آخر فقد تأمل فيه في المتن، بل استظهر الجواز من صحيح محمد ابن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال «سألته عن رجل يحج عن أبيه أ يتمتع؟ قال: نعم المتعة له و الحج عن أبيه» «١».

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و لكن الظاهر أن ذلك غير جائز أيضاً، لأنّ المستفاد من الروايات «٢» الدالّة على أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة كونهما عملاً واحداً و إن تخلل الفصل بينهما بالإحلال، فكل منهما جزء لواجب واحد و ليس لكل منهما أمر مستقل لينوب أحد عن شخص في أحدهما و ينوب في الجزء الآخر عن شخص آخر، فإن العمل الواحد غير قابل للتبعيض، نظير عدم جواز التبعيض في نيابة الصلاة بأن يجعل الركعة الأولى عن زيد و الركعة الثانية عن عمرو، فكذا الصوم بأن يجعل نصف النهار عن شخص و النصف الآخر عن شخص آخر و هكذا، فإن الأجزاء ليس لها أمر مستقل لتصح النيابة فيها، و العمل الواحد يقع عن واحد، فتقع العمرة عن من يقع عنه الحج و كذلك العكس، و لا يمكن التفريق و التفكيك بينهما.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

[١] لا يظهر منه ذلك و الأحوط إن لم يكن أقوى عدم جواز التبعض، نعم لا بأس بالتمتع عن الام و الحج عن الأب و لا ذبح فيه للنص و لا يتعدى عن مورده.

- (١) الوسائل ١١: ٢٠١ / أبواب النيابة في الحج ب ٢٧ ح ١.
- (٢) الوسائل ١١: ٢١٢ / أبواب أقسام الحج ب ٢.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و أمّا الصحيح الذي استدل به المصنف (قدس سره) لجواز التفريق تبعاً لصاحب الوسائل حيث ذكر في عنوان الباب جواز نية الإنسان عمرة التمتع عن نفسه و حج التمتع عن أبيه «١» فلا يصح الاستدلال به، لأنه مبني على أن يكون المراد من قوله «أ يتمتع» عمرة التمتع، و كذلك يبنى على أن تحمل المتعة في قوله «المتعة له» على عمرة التمتع و هذا غير ظاهر، فإن كلمة المتعة و إن استعملت في بعض الروايات في عمرة التمتع إلا أنه خلاف الظاهر المتفاهم منها عرفاً، فإن الظاهر أن المراد بها معناها اللغوي و هو الالتذاذ.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- بيان ذلك: أن الراوى سأل الإمام (عليه السلام) عن يحج عن أبيه أ يتمتع أى هل له أن يأتي بحج التمتع، مع أن المنوب عنه إذا كان ميتاً كما هو ظاهر السؤال غير قابل للتمتع بالنساء و الطيب و غيرها فى الفصل بين الفراغ من العمرة و الشروع فى إحرام الحج، فأجاب (عليه السلام) بجواز ذلك و أن الحج عن أبيه و المتعة أى الالتذاذ بالمذكورات لك، فالرواية أجنبية عما توهمه الماتن و صاحب الوسائل. و لو أغمضنا عن ذلك فلا ريب فى جواز حمل الرواية على ما ذكرناه فتصبح مجملة فلا يمكن الاستدلال بها على جواز التفريق.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- ثمّ إن هذا المعنى الذى ذكرناه يظهر من الصدوق فى الفقيه، لأنه (قدس سره) ذكر فى عنوان الباب باب المتمتع عن أبيه «٢» و كذلك المجلسى الأول استظهر هذا المعنى من الحديث فى كتابه روضة المتقين «١».
- (١) الوسائل ١١ : ٢٠١ / أبواب النيابة فى الحج ب ٢٧.
- (٢) الفقيه ٢ : ٢٧٣.



أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- نعم انه (قدس سره) استدللّ على جواز التفريق و جعل العمرة عن شخص و الحج عن آخر بخبر الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في رجل تمتع عن امّه و أهل بحجه عن أبيه، قال: إن ذبح فهو خير له و إن لم يذبح فليس عليه شيء، لأنه إنما تمتع عن امّه و أهل بحجه عن أبيه» «٢» و وصفه بالصحة و الاعتبار.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و الخبر كما ترى صريح فى جواز التفريق بين عمرة التمتع و حجّه و جواز جعلهما لاثنين، إنما الكلام فى السند فإن فيه صالح بن عقبه و هو لم يوثق فى كتب الرجال، بل ابن الغضائرى ضعفه، و قال: غال كذاب لا يلتفت إليه، و تبعه العلامة «٣»، و لكن التضعيف المنسوب إلى ابن الغضائرى لا يعارض توثيق ابن قولويه له فى كامل الزيارات و على بن إبراهيم القمى فى تفسيره، لما ذكرنا غير مرة أن نسبة الكتاب إلى ابن الغضائرى لم تثبت، و أمّا تضعيف العلامة فلا عبرة به لأنه أخذه من كتاب ابن الغضائرى فالرجل من الثقات، و لا كلام فى وثاقة بقيّة رجال السند، فالخبر معتبر لا مانع من الأخذ بمضمونه و الحكم بجواز التفريق بين عمرة التمتع و حجّه و جعلهما عن اثنين.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- إلاً أن الخبر حيث إنه مخالف لما تقتضيه القاعدة كما عرفت فلا بدّ من الاقتصار على موردہ بالالتزام بجواز التفريق في حج التمتع عن أبيه و أمّه، بان يجعل عمرة التمتع عن امّه و جعل حجّه عن أبيه لا جواز مطلق التفريق و لو عن غير امّه و أبيه، فلا نتعدّي عن موردہ كما صنع صاحب الوسائل حيث جعل (قدس سره) مضمون صحيح ابن مسلم عنواناً للباب السابع و العشرين من النيابة «٤»

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و بذلك يظهر الحال بالنسبة إلى صحيح ابن مسلم فإنه لو سلمنا ظهوره في التفريق نلتزم بجوازه في خصوص الحج عن الأب، فالمتبع في غير ذلك هو القاعدة المقتضية لعدم جواز التفريق كما هو الحال في التفريق في صوم يوم واحد و صلاة واحدة.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- (١) قال (رحمه الله) عند شرحه لصحيح محمد بن مسلم: مع أنه لا فائدة للأب في التمتع لأنه لا يمكن له التمتع بالنساء و الطيب و الثياب الذي هو فائدة حج التمتع، قال (عليه السلام): نعم المتعة و التمتع بالأشياء المذكورة له و الحج عن أبيه. روضة المتقين ٥: ٦٥.
- (٢) الوسائل ١٤: ٨٠ / أبواب الذبح ب ١ ح ٥.
- (٣) رجال العلامة (الخلاصة): ٣٦٠ / ١٤١٩.
- (٤) الوسائل ١١: ٢٠١ / أبواب النيابة في الحج ب ٢٧ ح ١.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- الخامس: اختلفت الشافعية في أنه هل يشترط وقوع النسكين عن شخص واحد أم لا؟
- فقال بعضهم: يشترط كما يشترط وقوعهما في سنة واحدة.
- و قال الأكثر: لا يشترط، لأن زحمة الحج و ترك الميقات لا يختلف.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و هذا يفرض في ثلاث صور:
- إحداها: أن يكون أجيرا من شخصين استأجره أحدهما للحج و الآخر للعمرة.
- و الثانية: أن يكون أجيرا للعمرة للمستأجر ثم يحجّ عن نفسه.
- و الثالثة: أن يكون أجيرا للحجّ، فيعتمر لنفسه ثم يحجّ عن المستأجر.
- فعلى قول الأكثر يكون نصف دم التمتع على من يقع له الحجّ و نصفه على من تقع له العمرة.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و فصل بعضهم، فقال في الصورة الاولى: إن أذنا في التمتع، فالدم عليهما نصفان، و إن لم يأذنا، فهو على الأجير، و إن أذن أحدهما دون الآخر، فالنصف على الآذن، و النصف الآخر على الأجير.
- و أمّا في الصورتين الأخيرتين: فإن أذن له المستأجر في التمتع، فالدم عليهما نصفان، و إلّا فالكلّ على الأجير.



أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- «٥» ٢٧ بَابُ جَوَازِ نِيَّةِ الْإِنْسَانِ عُمْرَةَ التَّمَتُّعِ عَنِ نَفْسِهِ وَ حَجَّ التَّمَتُّعِ عَنِ أَبِيهِ
- ١٤٦٢١ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَحُجُّ عَنِ أَبِيهِ أَيْتَمَّتْ - قَالَ نَعَمْ الْمُتَعَةُ لَهُ وَ الْحَجُّ عَنِ أَبِيهِ.
- أَقُولُ: وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٧».
- (٦) - الفقيه ٢ - ٤٤٦ - ٢٩٣٢، و أورده في الحديث ١١ من الباب ٤ من أبواب أقسام الحج.
- (٧) - لعل المقصود منه ما ياتي في الحديث ٥ من الباب ١ من أبواب الذبح.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

• ۱۸۶۴۳ - ۵ - «۳» و بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَمَتَّعَ عَنْ أُمَّهِ وَ أَهْلِ بَحْجَةَ عَنْ أَبِيهِ - قَالَ إِنْ ذَبَحَ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ - وَ إِنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ - لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَمَتَّعَ عَنْ أُمَّهِ وَ أَهْلِ بَحْجَةَ عَنْ أَبِيهِ.

• (۳) - التهذيب ۵ - ۲۳۹ - ۸۰۷.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الْعِلَلِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ «٤»
- أَقُولُ: الْعُمْرَةُ هُنَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمُفْرَدَةِ وَالْحَجُّ عَلَى حَجِّ الْإِفْرَادِ وَ وَجْهُ الْمَجَازِ تَقَدُّمُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ.
- (٤) - علل الشرائع - ٤٤١ - ١.

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [١/١] رجال النجاشي / باب الصاد / ٥٣٢٢٠٠ - صالح بن عقبة بن قيس
- [١/٢] بن سمعان بن أبي ربيعة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله قيل: إنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام و الله أعلم. روى صالح عن أبيه عن جده و روى عن زيد الشحام [و] روى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب و ابنه إسماعيل بن صالح بن عقبة قال سعد: هو مولى. له كتاب يرويه [عنه] جماعة منهم محمد بن إسماعيل بن بزيع. أخبرنا الحسين بن عبيد الله عن ابن حمزة قال: حدثنا علي بن إبراهيم عن ابن أبي الخطاب قال حدثنا محمد بن إسماعيل عن صالح بكتابه.

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [٢/١] فهرست الطوسي /باب الصاد /باب صالح /٣٦٢٢٤٥ - صالح بن عقبة.
- [٣/١] له كتاب. أخبرنا ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن محمد بن الحسين عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة.

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [٤/١] رجال الطوسي / أصحاب أبي عبد... / باب الصاد / ٢٢٧ - ٣٠٧٠ - ٤٨
- صالح بن عقبة بن قيس
- [٥/١] بن سمعان مولى رسول الله.

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [٦/١] رجال الطوسي / أصحاب أبي الحسن ... / باب الصاد / ٥٠٣٧٣٣٨ -
- ٢ - صالح بن عقبة
- [٧/١] من أصحاب أبي عبد الله.

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [٨/١] رجال الطوسي / باب ذكر أسماء... / باب الصاد / ٦١٥١٤٢٨ - ١ - صالح بن عقبة
- [٩/١] روى عنه محمد بن إسماعيل بن بزيع.



## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [١٠/١] ابن الغضائري / الرجال لابن الغضائري / سهل بن أحمد... / ٦٩ صالح بن عقبة بن قيس
- [١١/١] بن سمعان بن أبي ذبيحة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم. روى عن أبي عبد الله عليه السلام. غال كذاب لا يلتفت إليه.

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [١٢/١] رجال البرقي / أصحاب أبي عبد... / أصحاب أبي عبد... / ٢٧ صالح بن عقبة بن قيس
- [١٣/١] بن سمعان بن أبي ربيحة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [١٤/١] رجال ابن داود / [الجزء الثاني ... / باب الصاد المهملة / ٢٣٠٤٦٢ -  
صالح بن عقبة بن سمعان
- [١٥/١] مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ق [غض] ليس  
حديثه بشيء كذاب غال كثير المناكير.

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [١٦/١] رجال ابن داود / [الجزء الثاني ... / فصل فيمن قيل ... / ٥٥٢ صالح بن عقبة بن سمعان
- [١٧/١] مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [غض].

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- [١٧/٢] الخلاصة للحلي / الفصل الثالث عشر... / الباب الأول صالح / ٤٢٣٠
- صالح بن عقبة بن قيس
- [١٨/١] بن سمعان بن أبي ذبيحة مولى رسول الله (ص) روى عن أبي عبد الله عليه السلام كذاب غال لا يلتفت إليه.

## صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ

- محمد بن إسماعيل بن بزيع يروى عنه ٢٢٣ روايه و هذا يدل على وثاقته

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- تَنْبِيهُ أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِرُجُوبِ الدَّمِ نِيَّةُ التَّمَتُّعِ وَلَا وَقُوعُ النَّسُكَيْنِ عَنِ شَخْصٍ وَاحِدٍ وَلَا بَقَاؤُهُ حَيًّا وَهُوَ كَذَلِكَ. (ج ٢، ص ٢٨٩)

مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للنووي

المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

سُمِّيَ الْآتِي بِذَلِكَ مُتَمَتِّعًا لِتَمَتُّعِهِ بِمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

- تَنْبِيهُ: عُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ قَوْلَهُ: مِنْ بَلَدِهِ وَمِنْ مَكَّةَ لِلتَّمْثِيلِ لَا لِلتَّقْيِيدِ، وَسُمِّيَ الْآتِي بِذَلِكَ مُتَمَتِّعًا لِتَمَتُّعِهِ بِمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَيْنَ النَّسُكَيْنِ. (ج ٢، ص ٢٨٧)

مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج للنووى

المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادي الطهراني



- (الثالث التمتع وهو أن يفرد العمرة ثم الحج ولكن يتحد الميقات إذا تحرم بالحج من جوف مكة وله ستة شروط
- (الاول) ان لا يكون من حاضرى الحرام المسجد فان الحاضر ميقاته نفس مكة فلا يكون قد ربح ميقاتا وكل من مسكنه دون مسافة القصر حوالى مكة فهو من الحاضرين والافاقى إذا جاوز الميقات غير مرید نسكا فكما دخل مكة اعتمر ثم حج لم يكن متمتعا إذا صار من الحاضرين إذ ليس يشترط فيه قصد الإقامة

- (الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فلو تقدم تحللها لم يكن متمتعاً إذ لم يزحم الحج بالعمرة في مظنته ولو تقدم احرامها دون التحلل ففيه خلاف فإذا لم يكن متمتعاً ففي لزوم دم الإساءة لاجل أنه أحرم بالحج من مكة لا من الميقات وجهان
- (الثالث) أن يقع الحج والعمرة في سنة واحدة
- (الرابع) ألا يعود إلى ميقات الحج فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافته كان مفرداً ولو عاد إلى ميقات كان أقرب من ذلك الميقات فوجهان

- (الخامس) ان يقع النسكان عن شخص واحد فلو اعتمر عن نفسه ثم حج عن المستأجر فلا تمتع على أحد الوجهين
- (السادس) نية التمتع على احد الوجهين تشبيها له بالجمع بين الصلاتين

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- [الشرط الخامس] (٨)
- [غير مُسَلَّم]

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- ٢٤٨٠- وذكر الخِضْرَى شرطاً خامساً، عن بعض الأصحاب، فقال: ينبغي أن يقع النسكان عن شخص واحد، حتى [لو] (٩) كان أجيراً، استأجره شخص على العمرة، فاعتَمَرَ عن مستأجره من ميقات جهته، ثم أحرم بالحج من جوف مكة عن نفسه، فلا يَكُون ممتعاً.
- وهذا خيال فاسد، مشعرٌ بخلوِّ صاحبه عن مدار الباب، وحقيقته، فحق مسائل الباب أن تُتلقى مما قدمنا ذكره، من مزاحمة الحج بالعمرة، في الميقات الذي إليه الانتهاء، مع ربح أحد الميقاتين، كما قررناه. ولا أثر [بعد] (١) هذا لوقوع النسكين عن شخص، أو شخصين.
- ثم إذا جرينا على الأصح، فهو ممتع. (ج ٤، ص ١٧٧)

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

• إِحْدَاهَا: لَا يُعْتَبَرُ وَقُوعُ النَّسُكَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ. ذَكَرَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ. مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ وَالْمَجْدُ. قَالَهُ الزُّرْكَشِيُّ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْفُرُوعِ، فَلَوْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ، وَحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ عَكْسِهِ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ عَنْ اثْنَيْنِ: كَانَ عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَعَةِ.

• وَقَالَ فِي التَّلْخِيسِ فِي الشَّرْطِ الثَّلَاثِ: أَنْ يَكُونَ النَّسُكَانِ عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ. إِمَّا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ عَنْ شَخْصَيْنِ: فَلَا تَمْتَعٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَلَفْ أَصْحَابُنَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالنُّسُكِ الثَّانِي مِنَ الْمِيقَاتِ. إِذَا كَانَ عَنْ غَيْرِ الْأَوَّلِ، وَالْمُصَنِّفُ يُخَالِفُ صَاحِبَ التَّلْخِيسِ فِي الْأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ بَنَى عَلَيْهِمَا. وَالْمَجْدُ يُوَافِقُهُ فِي الْأَصْلِ الثَّانِي، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ مُخَالَفَتُهُ فِي الْأَوَّلِ.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- أقول: يمكن أن يقال: أما في اشتراط كونهما عن شخص واحد إن مشروعية العمرة المتمتع بها إلى الحج و حج التمتع ثابتة لمن أتى بهما و لا يفهم منها غير ذلك و مجرد حكم الشارع بصحة عمرة حج التمتع إن مات المعتمر قبل فعل الحج لا يدل على جواز كون العمرة عن شخص و الحج عن آخر و الوجه لعدم ذكره في كلمات أصحابنا هو ما ذكره من معلومية ذلك و الا يلزم جواز إتيان شخص بعمرة التمتع عن نفسه و الآخر بحجه أيضاً عن نفسه و هذا واضح لا غبار عليه و الدليل على الوحدة المزبورة هي الأدلة الدالة على مشروعية حج التمتع.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

• و أما خبر محمد بن مسلم فهو ما رواه الصدوق باسناده الصحيح عن جعفر بن بشير «٢» عن العلاء «٣» عن محمد بن مسلم «٤» عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن رجل يحج عن أبيه أ يتمتع؟ قال: نعم المتعة له و الحج عن أبيه» «١». فاستفادة جواز الإتيان بعمرة التمتع عن شخص و بحجه عن آخر منه محل إشكال لأن كونه دالا على جواز ذلك أحد الاحتمالات في مقام الاستظهار منه.

(١) - من لا يحضره الفقيه: ح ٢ / ٢٧٣، ب ١٦٩، باب التمتع عن أبيه، ح ١.



أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و منها ان يكون المراد من السؤال عن التمتع الالتذاذ و أنه هل يجوز للنائب التمتع بالطيب و النساء بعد العمرة المتمتع بها أو ليس له ذلك و ليس الاحتمال الأول أظهر منه مضافاً إلى ما قلنا من أن العرف لا يفهم معنى لاعتماد أحد بعمرة التمتع و حج الآخر بحجه و إتيان شخص واحد بهما عن الشخصين العمرة عن أحدهما و الحج عن الآخر لا يرتبطهما بالآخر. و كيف كان، لا تحتج بالرواية لما فيها من الإجمال مضافاً إلى أنه لم ينقل من أحد القول بجواز ذلك.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و أما اشتراط وقوعهما من شخص واحد فلا يصح إذا أتى بالعمرة أحد عن شخص و أتى الآخر عنه الحج كما إذا استتاب العاجز عن المباشرة أحداً لعمرة التمتع و آخر لحجه و في مثال صاحب الجواهر إذا كان ملتزماً بحج التمتع بالذعر و شبهه و مات بعد تمام عمرته فهل تجزى نيابة أحد عنه بالحج من مكة؟ بل إن مات و عليه حج التمتع بالذعر و شبهه هل تجوز استنابة شخصين له أحدهما بالعمرة التمتع و الآخر لحجه؟ و من الأمثلة كون الشخص قادراً على إتيان أحدهما بالمباشرة و من الآخر بالاستنابة.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- يمكن أن يقال: إن الارتباط الملحوظ بين العمرة و الحج إذا كان كلاهما عن واحد فهو محفوظ و إن وقعا من شخصين و ليس ذلك مثل إتيان واحد بهما عن شخصين و ليس في الأدلة ما يدل على اشتراط ذلك مضافاً إلى أن مقتضى الأصل عدم الاشتراط.
- اللهم إلا أن يقال: إن مثل ذلك غير معهود عند المشرعة، بعيد عن الأذهان.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- و لكن بعد ذلك لا يترك الاحتياط فيما إذا مات من استقر عليه الحج و لم يأت به و لم يكن من يقضى عنه إلا من يقضى عنه خصوص عمرة التمتع و من يقضى عنه خصوص حجة باستنابتهما عنه.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- ثم إن هنا خبراً آخر ربما يقال بدلالته على جواز التفريق و جعل عمرة التمتع لشخص و حجه للآخر، و هو ما رواه الشيخ باسناده عن محمد بن الحسن الصفار «١» عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب «٢» عن محمد بن إسماعيل «٣» عن صالح بن عقبة «٤» عن الحارث بن المغيرة «٥» عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل تمتع عن أمه و أهل بحجة عن أبيه؟ قال: إن ذبح فهو خير له و إن لم يذبح فليس عليه شيء لأنه إنما تمتع عن أمه و أهل بحجه عن أبيه». «٦»
- (٦) - تهذيب الأحكام: ٥ / ٢٣٩.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- بعض الأعاظم قال بان هذا الخبر صريح في جواز التفريق بين عمرة التمتع و حجه و جواز جعلهما لاثنين و ردّ تضعيف صالح بن عقبة من ابن الغضائري بتوثيق ابن قولويه في كامل الزيارات و علي بن إبراهيم في تفسيره له كما أنكر صحة نسبة رجال ابن الغضائري إليه بعدم إثبات كونه منه و ردّ تضعيف العلامة بأنه لا عبرة به لأنه أخذ من ابن الغضائري «١»

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- أقول: هذا بحسب السند و عندنا أنه يعتمد عليه بعد اعتماد الشيوخ الأجلاء مثل ابن البرزيع عليه. و أما دلالاته فليست صريحة في جواز التفريق لجواز أن يكون قوله عليه السلام: «إن ذبح فهو خير له» ان ذلك و ان كان ليس الهدى المعتبر في حج التمتع إلا أنه خير لأبيه و لذا قال عليه السلام: «و إن لم يذبح فليس عليه شيء» و علله بأنه تمتع عن امه و حج عن أبيه فلا يترتب عليه أحكام حج التمتع.

أن يكون مجموع العمرة و الحج من واحد و عن واحد

- ثم أفاد في ذيل كلامه: «ان الخبر حيث أنه مخالف لما تقتضيه القاعدة كما عرفت فلا بد من الاقتصار على مورده» «٢»
- و لكن قد عرفت أن ذلك متفرع على دلالة الخبر على ما جعله صريحاً فيه و قد عرفت عدم صراحته بل و ظهوره في ذلك.